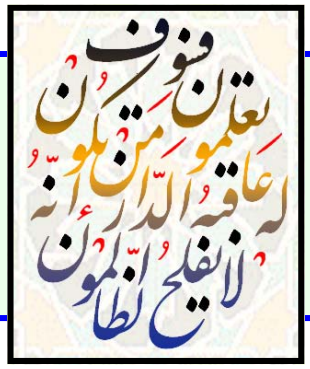

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org

العدد 256 - مايو 2004، ربيع الأول - ربيع الثاني 1425

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

عندما يهتز النظام امام عريضة سلمية

يصعب تحديد مدى النجاح والفشل في المنازلة السياسية التي شهدتها البلاد الشهر الماضي بين دعاة الديمقراطية ورموز الاستبداد الخليفي. فالامور لم تصل الى حد كسر العظم، وان كانت متجهة نحو ذلك. ولكن يمكن القول ان التراشق الذي بدأته العائلة الحاكمة ضد المواطنين في اثر قرار المعارضة تدشين العريضة الشعبية ارتد بقوة ضد النظام، واعاد الوضع الى ما يقرب من المربع الاول الذي انطلق الشيخ حمد لاحتوائه. العريضة تعبر عن مشروع وطني يهدف لاصلاح الوضع الفاسد الذي انطلق الشعب لمواجهته قبل ثلاثين عاما، وبالتالي فهي ليست مطالبة الشيخ حمد باعادة العمل بدستور البلاد والتخلي عن وثيقته غير الشرعية، بل هي عنوان لمشروع تلاحم وطني شبيه بمشروع العريضة الشعبية التي وقعها المواطنون في 1994 والتي لم تتحملها العائلة الخليفية فشنت عدوانها ضد شعب البحرين فانطلقت الانتفاضة الشعبية المباركة في نهاية ذلك اليوم. فهل التاريخ يعيد نفسه؟ وهل البحرين، تلك الجزيرة المعذبة كتب لها ان تعيش أسيرة بأيدي اعداء الحرية والديمقراطية؟ وهل انتهى فعلا شهر العسل الذي اعلنه الحاكم في فترة كانت سمعة عائلته قد تلطخت بدماء الشهداء؟

لم يكن موقفا من جانب العائلة الحاكمة عندما رفعت عقيرتها مستندة الى مادة دستورية اساءت تفسيرها وسعت لاستخدامها ضد احرار البلاد. وجاء قرارها بمنع الجمعيات السياسية عن السماح لغير اعضائها بتوقيع العريضة، ليكشف الازمة التي يعيشها هذا النظام البائس في علاقاتها مع المواطنين. كما كشفت الازمة خواء النظام وشعاراته، وضعفه الخطير بحيث لا يسمح للمواطنين بمطالبة الحاكم باعادة النظر في واحدة من القضايا المختلف عليها. فاي نظام في العالم يخاف من ذلك؟ السبب لذلك الخوف خشية العائلة الخليفية من انكشاف امرها الى العالم وافشال مشروع التضليل الذي مارسته طوال الاعوام الثلاثة الماضية، وهو تضليل وقع ضحية له عدد غير قليل من الاشخاص والمنظمات والحكومات. فعندما تخرج هذه العائلة الى المواطنين لتناقشهم بمدى حقهم في مخاطبة السلطات الرسمية عبر الجمعيات، وتقيم الدنيا وتملأها تهديدا بالبطش والارهاب، فانها حقا تعلن عن افلاس سياسي حقيقي، وتكشف تداعي وضعها السياسي امام صمود الشعب. الجمعيات لم يكن امامها سوى فتح باب العضوية لكل من يريد، وهو حق طبيعي لكل مواطن, فاذا بعشرات الآلاف من المواطنين ينهالون عليها للانضمام، واذا بجمعية الوفاق الوطني الاسلامية التي لم يكن عدد اعضائها يتجاوز الـ 2500 تواجه اقبالا هائلا لطلب الانضمام. أفلا يعكس ذلك فشلا سياسيا ذريعا للعائلة الحاكمة وسياساتها واساليبها؟ اليوم تمثل الجمعيات السياسية شعب البحرين حقا، سواء بحساب اعضائها ام بتأثيرها على الواقع السياسي وهيمنتها على القرار في بلد ما يزال محكوما بعقليات الحقبة السوداء وشخوصها، فكأن الزمن في عقل العائلة الحاكمة، واقف لا يتحرك، وكأن الانسانية عقمت عن التطور والانجاب، وكأن البلاد قد قررت الخروج في حفل استقبال هائل للاحرار الصامدين الذين لم ينحنوا امام اصرار الناشطين المطالبين بالحرية والحقوق التي سلبتهم اياها العائلة الخليفية الجائرة.

الوضع اصبح امام مفاصل شبه كاملة. فدعاة الحرية صامدون في مواقفهم بعد ان دشنوا عريضتهم التي تطالب الشيخ حمد بالغاء دستوره الاستبدادي، وتدعو الى اعادة العمل بدستور البلاد الشرعي. فهل عادت البلاد مجددا الى المربع الذي انطلقت منه في انتفاضتها المباركة في 1994؟ الاوضاع لا شك تختلف، والظروف التي تعيشها المنطقة تختلف كثيرا عن سابقتها. فالعائلة الحاكمة قد ألزمت نفسها بمنطق الديمقراطية والحقوق وتراجعت عن لغة الاستئصال التي طبقها بشكل سيء رئيس الوزراء، عم الحاكم، والعنصر الاكبر المسؤول عن كافة الانتهاكات الحقوقية والسياسية التي تمت خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات.

التتمة صفحة (4)

24 ابريل: صدر مرسوم رقم ح 18 ج لسنة 2004 بتعيين الشيخ عيسى بن ابراهيم ال خليفة مستشارا بديوان صاحب السمو ولي العهد. ويعتبر الشيخ عيسى احد رموز الفساد في التقاعد والتامينات الذي كان مدير التقاعد والتامينات ، وهو خال ولي العهد ، وتعتبر الخطورة هذه من احد معالم المشروع التخريبي للبلاد الذي يقوده الشيخ حمد ، الذي منه تكريم رموز الحقبة السوداء من جلادين ومعذبين ورموز فساد ، حيث سبق وعين كل من الشيخ عطية الله وزير الامن الوطني والشيخ عبدالرحمن بن جبر رئيس النيابة العامة والشيخ خليفة رئيس محكمة التمييز وغيرهم من رموز الحقبة السوداء .

26 ابريل: صدر تصريح من قبل وزير ديوان الشيخ حمد جاء فيه انه رفض استلام العريضة التي دشنتها المعارضة في سبيل الوصول الى حل للمسالة الدستورية وشرعية القانون والحكم، وجاء في التصريح ان من يختص بتعديل القوانين هو البرلمان ومجلس الشوري، والملك حسب دستور الملك 2002، وهو ما ينافي الدستور العقدي 1973 الذي نص على التعديلات من خلال المادة 104

قصة سجين

أن ما نعيشه اليوم من أحاديث يعد تاريخا للمستقبل، وما عشناه من أحداث في الماضي يعد تاريخا في الحاضر. في هذه الزاوية الصغيرة سنحاول أن نفتح صفحة من صفحات الماضي، ماضي المعاناة خلف قضبان السجان، ماضي الأيام العصيبة التي عاشها أبناء شعبنا في منتصف العقد الماضي. نكتب هذه الأسطر لتكون شاهدا على ما اقترفته أيدي الجلادين وأسيادهم وسياطهم على أجساد ممن طالبوا بحقوقهم الإنسانية والقانونية في دولة اللاقانون وسلطة الأسرة المستبدة. وشاهدة من ناحية أخرى على أهات وصمود وعنفوان وتضحيات هذا الشعب العظيم. على أن هذه الأسطر ستخطها أيدي ممن ذاقوا مرارة تلك الأيام.

التتمة صفحة (4)

28 ابريل: صرح الشيخ دعيج بن خليفة آل خليفة وكيل وزارة الداخلية ضرورة الإخطار المسبق لكل التجمعات وان الشرطولها الحق بفض الاجتماع المخالف للقانون ويستند الى قانون لأحكام المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1973 بشأن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات، الذي كان ايام امن الدولة وياتي هذا التصريح ضمن سلسة التهديدات التي تعمل الحكومة فيها لمواجهة مشروع المعارضة السلمي في تدشين العريضة وجمع التواقين.

بطاقة شخصية

الشهيد محمد جمعة

الاسم: محمد جمعة أحمد علي
العمر: 24 عاماً
المهنة: موظف في مستشفى السلمانية
المنطقة: قرية الشاخورة
تاريخ الشهادة: 7 أبريل 2002م
سبب الشهادة: الإصابة برصاصة مطاطية قرب محجر العين اليمنى أدى إلا نزيف داخلي حاد.
التشييع: تفجر الوضع حال انتشار خبر الاستشهاد و توجهت الجموع إلى مستشفى السلمانية الطبي، فتم تسلم جثته، وشيّع في موكب مهيب يتقدمه العلماء، وقد حمل جثمان الشهيد وتحيطه الأعلام الفلسطينية.
حكم المحكمة: حملت المحكمة الكبرى المدنية رجال الشرطة مسئولية وفاة الشاخوري بعد أن حكمت المحكمة بتاريخ 27 أبريل بتعويض ورثة الشهيد بمبالغ تصل إلى 50 الف دينار بحريني.
وقد حول أهل الشهيد هذا المبلغ للأعمال الخيرية التي تصرف باسم الشهيد.

المعارضة أقوى من التهديدات والعريضة رسالة شعب البحرين إلى العالم

المواجهة المفتوحة ضد مشروع الاستبداد في البحرين، هي مواجهة من أجل الوجود، عنوانها الرئيس هو الحفاظ على المصير الثقافي والسياسي لشعب البحرين أمام براثن المشروع التخريبي ومكائده الخطيرة، والمعارضة على هذا الطريق ليست محض هواية في النزال والبارجوندا الرخيصة أو تشبّع موروث في معارضة الحكم والوقوف في وجهه حقا وباطلا، وهي الصورة المبتذلة التي تعمل الدعايات الرسمية والصحافية على ترويجها ودمغ المعارضة بها، على أمل تفكيك حصونها المنيعة والإجهاز على قاعدتها الشعبية التي لازالت ترفدها بالإرادة والمَنَعة. طوال تاريخ النضال السياسي في البحرين، كان ثمة محطات تتراوح بين الاحتواء والقمع في العلاقة بين المعارضة والنظام متمثلا في أزلامه وطواقمه المتعددة والتي تأخذ أشكالا متنوّعة تبعا لاختلاف الأدوار وتبدّل التركيبة السياسية وقانون الإغراء والابتزاز السياسي. فنضال شعبنا لم ينفك عن الدخول في مراحل قاسية، تخللتها حملات القتل المنظم والقمع اللا محدود، وكان ذلك بمثابة محطة اختبار صعبة لإثبات جدية المعارضة، وإصرارها على المواقف المبدئية، والتأكيد على أن سفك الدماء وإرهاب الدولة هي سياسة ستفشل حتما في إطفاء جذوة المعارضة الشعبية وتذويب مطالبات الإصلاح. وبمصاحبة ذلك، فإن محطات الالتفاف والتمييع وتوسيع خطط الاحتواء لم تنجح بدورها في القضاء على الاشتراطات الموضوعية لحركة المعارضة، وبرغم ما تُحدثه هذه المحطات من اختبارات أكثر صعوبة لمفاهيم الثبات والصدق مع الذات والتمسك بالحقوق، إلا أنها في النهاية لن تحصد إلا الخيبة وطابورا من المرتزقة الذين سرعان ما يصبحوا لعنة في التاريخ. وهذه حقيقة أساسية لا ينبغي أن نخلعها من الذاكرة الثقافية للوطن، خصوصا وأن سياسة الحكم الخليفي لم تنقطع يوما عن انتهاج كلا المسارين، فكانت تُبادر إلى الإرهاب وقمع المعارضات، وفي الوقت نفسه حافظت على طول الخط بحبائلها الخاصة في استمالة الضعفاء وذوي المطامح الشخصية، لتزعزع الصف الشعبي وتشيع شعارات التخدير ومفاهيم التمييع، وتصيغ بمعونة الأقلام المأجورة- الأطروحات والمقولات المتلائمة مع استهدافاتها الاستراتيجية في لجم حركة المعارضة ونزع فتيل المقاومة المدنية ضد الاستبداد والحكم المطلق.

حكم الاستبداد السائد في البحرين لم يعد ظاهرة سياسية فقط، ولا تقتصر مظاهره على الوضع الدستوري وما يتعلق به من تشكيلات ومؤسسات مصطنعة، بل هو واقع عام من القوانين والأعراف والرموز تحاول العائلة الخليفية أن تمنحه الشرعية المطلوبة، وفي هذا المجال يأتي تحريك المسارين المشار إليهما. الاستبداد تمثّلٌ سياسي يتجسّد في الحكم الانفرادي الذي عزّزه دستور المنحة، غير أنه يؤدي وظائف أخرى أهم يتطلبها مشروع التخريب، لاسيما على صعيد حماية رموز القتل والتعذيب وسُرّاق ثروات البلاد وتثبيت وجوداتهم الرمزية داخل العائلة الخليفية وخارجها وإعادة تسويقهم مرة أخرى. وبهذا المعنى، فإن مقاومة مشروع الاستبداد لا تعني فقط النضال من أجل تمزيق دستور الاستبداد والدخول في معركة سياسية واسعة لاستعادة الدستور التعاقدي، بل تعني أيضا فتح الباب واسعا لمناهضة كل مفردات التخريب السياسي والثقافي والاجتماعي، والقناعة التامة بأن المعركة الحقيقية هي معركة وجودية بكل ما للكلمة من معنى.

وفي هذا الإطار، فإن العريضة الدستورية التي بدأت تشق طريقها داخل الواقع الشعبي بكل عنفوان، لا تعبّر إلا عن وجهٍ من وجوه النضال من أجل استعادة الحقوق المسلوبة، وهي أسلوب متحضّر سيقدّم شعب البحرين كلّ ما بوسعه لإنجاحه وإظهاره بأحسن وجهٍ ممكن أمام الرأي العام العالمي، لتكون العريضة عنوانا شعبيا شاملا لرفضه التام لواقع الاستبداد ولسياسات التخريب التي تدثرت تحت غطاء الإصلاح الكاذب. وفي هذا السياق لابد من التذكير بالنقاط التالية:

- العائلة الخليفية - وطوال العقود الماضية - كانت تستهدف اقتلاع شعب البحرين من جذوره الثقافية والتاريخية، ووضعت الكثير من الخطط الهادفة إلى مسخ هويته وانتمائه الوطني والديني، وإحلال أخلاط مستوردة ومجموعات من المرتزقة لتأدية هذا الدور الخبيث. والمطلوب من قيادات المعارضة وأبناء الشعب قاطبةً، الانتباه إلى هذه المسألة وتعريتها من الآن ومنع وقوع الكارثة قبل فوات الأوان.

- ينبغي على قوى المعارضة عدم الخضوع لقواعد اللعبة التي تفرضها السلطة، ولابد من إبداء قدر من الممانعة الفعلية لها وعدم التعاطي معها، ومن الخطأ القاتل أن تُستدرَج المعارضة للدوائر التي ترسمها السلطة وتحبس نفسها بداخلها وألا تصنع قواعدها البديلة في المنازلة السياسية والمقارعة بها. لقد بدأ هذا المظهر الخاطئ حين ظلّ وصف "المشروع الإصلاحي" متداولا في الخطاب العام لبعض قوى المعارضة، حتى مع توالي التراجعات ووصولها إلى مستوى فاضح مؤخراً مع التطورات الخطيرة التي شهدتها الساحة المحلية وآخرها التهديد السافر لوزير الديوان الملكي للجمعيات السياسية على إثر اشتداد حركة التواقيع على العريضة الدستورية.

- وقاحة الحكم التي لم تعرف الحدود لا يصح مقابلتها بمزيد من الابتسام والقبول بإملاءاته وشروطه أيا كانت الذرائع والمبررات، فتهديدات الحكم التي باتت شبه يومية لابد أن تُقارَب بوصفها دليلاً على خراب الحكم الخليفي وتخلفه عن إرادة الشعب ومطالباته الإصلاحية، ما يقتضي لغةً سياسية واضحة تسمّي الأشياء بأسمائها وتتحاشى التسمّم بالأكذوبات والانفعال بالتسريبات الخادعة والحرب النفسية الموجّهة، وغير ذلك ستكون نتيجته هدْرا للقيم الدينية والوطنية وفتحا لأبواب الغضب الشعبي العام.

- العريضة التي لازال يتفاعل معها شعب البحرين بكلّ ما أوتي من قوّة وأمل، هي جزء من معركة طويلة لابد من التخطيط لها من الآن وضمان أفضل النتائج لها. فالسلطة لم تدخّر وسيلة إلا وحرّكتها لأجل إعاقة العريضة والقضاء عليها وهي لم تزل في المهد، وبعد أن نجحت إرادة الناس في إنقاذ العريضة وتحريكها على أوسع نطاق ممكن، مع التحفظ على التخريجات والآراء الداخلية التي أُثيرت، فإنّ المسئولية الملقاة على عاتق الجميع، هو التفكير الجاد من أجل تأمين الطريق الناجح للعريضة الدستورية، وتوفير سبل استثمارها الصحيحة والمضمونة، ومنعها من الوقوع في المنحدر الذي تخطط له السلطة وأعوانها القريبون والبعيدون.

نضال شعب البحرين سيستمر مهما علتْ الصيحات والتهديدات، ورغما عن كلّ محاولات التحبيط وخطط الالتفاف والاختطاف، والعريضة الشعبية ستكون صوته الرافض لمخطط الاستبداد الجاثم عليه، وستكون رسالته إلى العالم كله لتكشف لكلّ الأحرار حقيقة ما يجري في البلاد من إفساد وتخريب، إلى أن يقبل الحكم بالإصلاح الحقيقي ويلتزم بمشروع المواطنة وحكم الدستور التعاقدي، ويُقلِع نهائيا عن مشاريعه وقوانينه التخريبية ويفكّ علاقته الكاملة مع رموز الحقبة السوداء ليُقدّموا إلى محاكمة عادلة وأمام قضاء نزيه، وعندها فقط تبدأ المصالحة الحقيقية مع شعب البحرين، ويكتسب النظام شرعيته المفقودة.

نص العريضة الدستورية للجمعيات الأربع المطالبة بدستور عقدي لمملكة دستورية

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

وفاءً لنضال وتضحيات شعبنا الأبي ، واستناداً إلى حقنا الدستوري المقرر بموجب المادة (29) من الدستور ، وانطلاقاً من حق المشاركة في الشئون العامة، واستجابة لمسئوليتنا كمواطنين في العمل معكم على بناء حاضر يضمن حياة حرة وكريمة لنا ولأجيالنا القادمة في ربوع وطن تحكمه مبادئ العدالة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان .

وحيث أن جموع الشعب ، وعلى ضوء تأكيدات جلالتكم ، قد توافقت معكم على ميثاق العمل الوطني كوثيقة تبشر بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في أعباء الحكم والإدارة عن تلك التي كانت في دستور البلاد الصادر في 1973 ، وذلك من خلال مجلس نيابي منتخب يختص وحده بسلطة التشريع والرقابة على نحو ما هو معمول به في الديمقراطيات العريقة ، وإلى جانبه مجلس معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص ، تقتصر صلاحياته على إبداء الرأي والمشورة ، على أن يتم كل ذلك وفق الضوابط والإجراءات المقررة طبقاً للدستور .

صاحب الجلالة ،،

لقد صدر دستور عام 2002 بإرادة منفردة منتقصاً من نسبة ممثلي الشعب في مجلس السلطة التشريعية و متجاوزاً ما تم التوافق عليه في ميثاق العمل الوطني ، لذلك فإننا أبناء شعب البحرين من منطلق تمسكنا بأن نظام الحكم في البحرين ديمقراطي ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً ، نرفع لجلالتكم باعتباركم رأس الدولة ، المطالب التالية :-

1- أن يتم إجراء التعديلات الدستورية التي أذن بها ميثاق العمل الوطني على دستور 1973 بطريقة تحافظ على سمته التعاقدية وتلبي شرط الإقرار الشعبي .
2- اقتصار سلطة التشريع والرقابة على مجلس يتكون من ممثلي الشعب المنتخبين.
3- الالتزام بالمبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني بشأن المملكة الدستورية وفقاً للنظم المعمول بها في الديمقراطيات العريقة .

وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الملك : صانع برابرة القرن 21

بقلم:عباس ميرزا المرشد

"نحن الأجساد المتهمة بالنطق، الموسومة بالدنس.. نرفض شرب سم سقراط، وسوف ننشرُ دمَ الحسين..."

يفيد مصطلح البرابرة معنيً عميقا جدا عند توصيف المجتمعات التي تسودها الصدامات والصراعات، فهو يشير إلى الفئة الرافضة للمدنية، والراغبة في استمرار الحياة الاجتماعية والسياسية من دون قواعد وبلا قوانين.تحبذ فئة البرابرة اللجوء إلى القوة والعنف والعنجهية لتحقيق ما تريد، وما تصبو إليه، من أهداف وتطلعات،وترفض رفضاً قاطعا الاعتراف بحق الفئات الأخرى البشرية في الحياة والمشاركة السياسية، فتصادر حق تلك الجماعات والفئات، وتقوم بشن حروب متتالية على المدنية لمحاولة تركيع المدينة، وتسليم نفسها طواعية للبرابرة. ولسبب عداء البربرية للمدنية والقانون، فإنها تعزل نفسها في محيط خاص بها، وتُشّرعن لها ما يتلاءم وهذه الحالة الانعزالية، من قوانين وأعراف، وتحاول إقامة الحواجز المادية والمعنوية، بغية الحفاظ على نفسها من أدناس المدنية وأصحابها.

إن خطورة البرابرة، لا تقف عند هذا الحد، حيث اتخاذ المواقف وتبني وجهات نظر بغيضة، بل يمتد خطرهم إلى قيامهم بسلوكيات عدائية واضحة ومنتهكة، ولنا أن نرى كتب الأدب العالمي، وكثير من الأفلام السينمائية، كيف تصور الخراب الناتج من غزو البرابرة للمدنية.ألم يحدث في التاريخ أن شنت إسبرطة العسكرية هجوما مدمرا على أثينا مدينة العقل والعلم، ألم يقوم المغول بحرق كتب بغداد وهز استقرارها...القائمة تطول عند سرد مثالب البرابرة القدماء.

إذا كان ذلك قد حدث في الماضي وفق حروب وغزوات بين المدينة وبين من يقبع خارج أسوارها، فلن يُعدم القرن الواحد والعشرين من برابرة جدد يحملون على عاتقهم مهمة تنفيذ حلم البرابرة الأسلاف.هذا الامتداد والارتباط بروح الأسلاف لا يمكن مقاومته بالعلم والمدنية، ولا السلم قادر على تضييع معالم الغزو البربري، فالبربري ضد العلم والمدينة وضد السلم.في القرن الواحد والعشرين، يتحول البربري من مقاتل يرتدي فرو الحيوانات، إلى حاكم تعلوه أوسمة عسكرية يتفاخر بها في كل لحظة، وبدلاً من اعتنائه بسفيه الفولاذي ورمحه السنين، يصنع لنفسه أجهزة الأمن و قوات التدخل السريع ومقاومة الشغب، حقا لقد ملئ عالم القرن الواحد والعشرين بالبرابرة الجدد.

البحرين حاضرة من تلك الحواضر التي عانت مرارا من البرابرة القدماء. وهي تعيش حالة مأساوية تحت تحولات البرابرة الجدد. لم يكن ملكها مجبرا في يوم من الأيام على العودة إلى البربرية أبدا، لأنها مدينة، وتعرف أصول المدنية، وتحاول أن ترتقي بنفسها إلى مصاف المدن الحضارية وفق تنظيمات سابقة للوجود العائلة الحاكمة قبل 250 عاما.

ثمة من يرى أن مؤسسة العرش الملكي ما زالت بعيدة عن تصرفات البرابرة الجدد وهي بريئة من تصرفات وسلوكيات تستهدف اغتيال المدنية في بلد صغير وحضاري كالبحرين. اغتيال المدنية لن يتمَ على أيدي إبطالها يا جلالة الملك.. اغتيال المدينة لن يكون على حساب دم شهدائها يا جلالة الملك..

هذا هو شعار القوى الوطنية. صحيح أن القرار يصدر من جهة أعلى وأقوى من مؤسسة العرش الملكي، لكن ذلك، لن يلغي مسؤولية العرش الملكي عن التصرفات الحمقاء التي يمارسها البرابرة الجدد من ضباط ومن أقلام مأجورة، أبرزها عرّاب السلطة، ومن حوله. لقد كانت اعترافات السيد مجيد العلوي وزير العمل، في محضر الدكتور حسن مدن، كفيلة وواضحة جدا في إلقاء مسؤولية ما حدث من تصعيد أمني مفتعل، على كاهل شخص الملك، فالملك هو الذي يتولى ملف العريضة الشعبية، وهو الذي يصدر ما يقال وما لا يقال .عجبا كيف يكون للقلم والورقة كل هذه القوة، أم أنها قوة المدنية التي لا تقوى عليها سيوف البرابرة؟

إن انزعاج الملك، الكبير، من تدشين العريضة الشعبية، يبدي وجها معاصراً لبربرية قديمة، فهو يعبر عن كراهيته البعيدة المدى، لوجود معارضة مزعجة.

الأمر الأكثر خطورة وأهمية هنا، هو خلل فهم مؤسسة العرش الملكي وأجهزتها الأمنية لرسائل المعارضة وقوى المدينة، فحوى تلك الرسائل أن المعارضة مصرة على مواصلة العمل السلمي، ولن تدخل في أي عنف أو صادم مع النظام، وإنها مستعدة للدخول في أي حوار أو تفاوض، ومستعدة لدخول المعتقلات طوعا.إن هذه النصوص الواضحة تماما قد فهمت خطأ من قبل مؤسسة العرش الملكي، وباتت تؤسس اعتقادا واهماً قوامه، أن استخدام العنف والصدام يأتي لصالح النظام، ويشكل خطراً على المعارضة وبالتالي يمكن تركيع المدنية عبر تهديدها بالعنف، وإدخالها في دوامة الصدام!

الصحيح في تلك الرسائل أن اللجوء إلى العنف والبربرية، ليس خيار المعارضة، نعم، ولكنها ستُفيد منه في حرق النظام برمته إن حاول اللعب به، فأول من سيحرق بالعنف، هو النظام، ومن يقف حوله.

فهل يقوى قصر الصافرية على حصار الجماهير له وإجبار ساكنيه على المغادرة؟
هل سيكون بوسع البربري المعادي للمدينة، مقاومة المدنية؟

التاريخ يخبرنا أن ملح غاندي، المستخرج من رحم المدينة، كان أقوى من أساطيل بريطانيا البربرية.

العريضة وسيلة متحضرة والهدف تحقيق حرية الشعب ومطالبه

للعرائض تاريخ عريق في تاريخ الامم، ولها جذورها العميقة في تاريخ بلدنا الحبيب. ففي العام 1922 وقع المواطنون الشيعة عريضة موجهة الى حكومة الهند البريطانية تطالبها بالتدخل لوقف الظلم الذي كان الحكم الخليفي يمارسه آنذاك ضدهم. وكانت لغتها صريحة وواضحة تجاه العائلة الخليفية، ووقعها اعيان البلاد من كافة المناطق بأسمائهم الصريحة وأختامهم، وتميزت بالكثير من الوعي والشجاعة. وتواصلت العرائض الشعبية، ابتداء بالعريضة التي وقعها المواطنون (سنة وشيعة) في 1938 مرورا بالعرائض التي وقعت في منتصف الخمسينات، والستينات وصولا الى عريضة 1992 النخبوية وعريضة 1994 الشعبية. وخلال الانتفاضة وقفت نساء البحرين وقفة بطولية ووقعن عريضة مهمة تطالب العائلة الخليفية بسحب قوات الامن من المناطق السكنية وتحقيق مطالب الشعب، كان ذلك في ذروة الانتفاضة المباركة في 1995. وهددت العائلة الخليفية الموقعات بسحب توقيعاتهن والا تعرضن للطرد من العمل. وتم فصل ثلاث نساء عن وظائفهن، ومع ذلك وقفن بشموخ ورفضن سحب توقيعاتهن، حدث كل ذلك وقانون امن الدولة يحكم البلاد، وايان هندرسون يصوغ المسرحيات ضد المناضلين. لقد كانت روحا كبيرة تفوق في حجمها وعنفوانها ذلك الحكم البغيض. وحتى في السعودية وقع المواطنون عرائض عديدة في السنوات العشر الماضية، لمطالبة الحكم بالاصلاح، وآخرها قبل شهرين فقط. ولم يصدر رأي سياسي او فقهي يمنع هذه العرائض او يحرمها.

واليوم تقوم العائلة الخليفية بما تقوم به لمنع توقيع العريضة الشعبية التي وعد بها المؤتمر الدستوري الذي عقدته المعارضة في 14 فبراير الماضي بمناسبة يوم الاستبداد. وتبعث هذه العائلة الى رؤساء الجمعيات رسائل تهديد تافهة بحل الجمعيات، وتبعث رسائل شفوية الى الفعاليات السياسية والدينية لتحذيرها من مغبة الاستمرار في مشروع العريضة.

هذا الموقف الخليفي له اسباب عديدة: فالعائلة الحاكمة تسعى لضرب الجمعيات السياسية بطريقتين. ففي حالة الاستمرار في مشروع العريضة تهددها بالحل او محاكمة مسؤوليها، وفي حالة الانصياع لاوامر العائلة الخليفية، توجه اليها ضربة نفسية أخطر كثيرا من التهديد بالحل والمقاضاة، لان هذه الجمعيات سوف تفقد مصداقيتها امام الجماهير نظرا لعدم التزامها بوعدها. فاذا فشلت هذه الجمعيات في تنفيذ مشروع عريضة محدودة التأثير، فكيف تستطيع ان تقود الجماهير الى منازلات سياسية اكبر ضد الاستبداد الخليفي مستقبلا؟ ومن أسباب منع العريضة رغبة العائلة الخليفية في الابقاء على الوضع الراهن، وابقاء دستور الملك فاعلا ومهيمنا على الوضع بدون منغصات شعبية. وثمة عامل آخر يتجسد بحساسية العائلة الخليفية تجاه اي موقف يجسد التلاحم الوطني ويكشف تماسك قوى المعارضة على اختلاف منطلقاتها الايديولوجية والسياسية والمذهبية. ولعل العامل الاهم للمنع خشية العائلة الخليفية من الفشل الذريع الذي ستمنى به سياساتها ومشاريعها وسمعتها اذا صدرت العريضة في هذا الوقت الذي تسعى فيه لتسويق مشروعها للدول الكبرى مدعية انه نموذج للاصلاح السياسي في المنطقة. وتركز العائلة الخليفية بشكل خاص على قمة الدول الصناعية المزمع عقدها في 8 يونيو المقبل في واشنطن. وقد استثمرت من اموال الشعب اموالا هائلة لتضليل الرأي العام واصحاب القرار السياسي في العالم بمشروعها الاستبدادي. وتجدر الاشارة الى ان دخل البحرين من النفط في الاثني عشر شهرا الماضية سجل صعودا بنسبة تصل الى 50 بالمائة بسبب صعود اسعار برميل النفط من حوالي 20 دولارا الى اكثر من 30 دولارا، ولم ينعكس ذلك الدخل الهائل في ميزانية الدولة، ولم يستخدم لتحسين اوضاع المواطنين، بل تم تحويله الى جيوب ابناء العائلة الخليفية من جهة والى الانفاق الهائل على سياسة التضليل وشراء الذمم. هذا بالاضافة الى القرض الهائل العام الماضي بمبلغ 500 مليون دولار، الذي لم يعرف احد شيئا عنه: اين تم صرفه، وكيف؟ ولمصلحة من؟

تتمة قصة سجين (صفحة 1)

عندما كنا نعيش تلك الأيام الحلوة المرة, كنا نعد أنفسنا بنقل هذه التجربة للآخرين سواءا أكانوا سجناء خلف أسوار القضبان, أو خارجه عندما يمن الله علينا بالفرج, أو سجناء في هذه الدنيا بكل ما تحمله من فضاء واسع, لتكون بمثابة الخبرة وزادا للأيام القادمة التي لا نعلم ماذا تخبئ لنا.

عندما بدأت بخط الأحرف الأولى لتلك الأيام بدأت الأحداث تمر أمام عيناي وكأنها أحداث ألامس, أدركت بأنه لا يمكن لأي إنسان أن ينسى أبدا تلك اللحظات مهما طال الزمان أو قصر.

كانت الساعات الأخير في المخابرات عصيبة جدا، فلقد بدا الجلادون وأسيادهم في حالة طوارئ، حيث انه اليوم الذي سيأخذنني وزملائي لما يسمونه بقاضي التحقيق كان الكل يهددنا بمصير مظلم وأسوأ مما عانيناه إن قمنا بتغيير أي من الاعترافات التي انتزعت منا تحت التعذيب النفسي والجسدي. انطلقت بنا السيارة بعد أن أخفوا كل آثار التعذيب بملابس جلبوها لنرتديها. في الطريق كان الجلادون يتكلمون مع بعضهم البعض عن مغامراتهم اللاأخلاقية مع العواهر المنتشرة في بلادنا الطاهرة وعن المبالغ التي يدفعونها لإشباع غرائزهم الحيوانية. كانت الأفكار والأسئلة تدور في ذهني وتسيطر علي بدءا من ما يتعلق بهؤلاء المرضى اللذين لا يعرفون من دنياهم إلا اللعب واللهو ؟ إضافة إلى ما سيكون عليه الوضع في تلك المحكمة التي نقصدها في قرية جو الصغيرة. سرعان ما تبددت كل الأسئلة بوصولنا إلى قاعة المحكمة، و أعطي كل منا إفادته ليحفظها عن ظهر قلب ليلقيها على مسامع قاضي التحقيق. عندما جاء دوري، أوقفني الملازم الجلاد (أحمد بوزيد) عند باب غرفة القاضي ليُنذرني الإنذار الأخير: إذا قمت بتغيير ولو حرف واحد، فان زوجتك بانتظارك في المخابرات لتشهد عذابك ولتلاقي ما تلاقيه !!

وبالفعل كان الوضع عند ما يسمى بقاضي التحقيق لا يختلف عن ما توقعناه، فالأخير أخذ يمر على كلمات الإفادة مرورا سريعا دون أن يسألني عن الطريقة التي أخذ منها اعترافي. انتهى كل شئ في لحظات. رجعنا مرة ثانية لمبنى المخابرات ولكن لنأخذ ملابسنا فقط، كانوا فرحين شامتين بنا: هذه المرة سنأخذكم إلى قصر الاالليزيه، قالها أحدهم مازحا. قال الآخر: سنأخذكم إلى مكان لا تعرفون الليل فيه من النهار ! إن هي إلا فتحة صغيرة في وسط الباب، هي ما تملكونه لتروا منه العالم الخارجي. وصلنا إلى بوابة السجن كان النهار قد وصل إلى آخره، وبدأت ظلمة الليل تخيم على المكان. زج بنا في زنازين رهيبة تغطيها من الخارج أسلاك رفيعة، وما أن دخلنا تلك الزنزانة حتى تذكرت قول أحد الجلادين، لن تعرفون الليل من النهار، فما أن أغلق الباب حتى بدت الزنزانة مظلمة جدا، كنت أحدث نفسي وأقويها: فهذه الزنازين صنعت للرجال وللأسود التي ترهب الجبناء، ولم تصنع للقطط التي تجري في الشوارع دون أن تخيف أحد.!!

وزعنا على تلك الزنازين، ورغم أني فقدت أحد أعز أصدقائي الذي عشت معه سنوات الدراسة و أعتقل معي حيث أنه أخذ إلى زنزانة أخرى إلا أن الله من عليي برفقاء جدد كان بينهم ممن تعرض لاعتقال سابق، قضينا ما تبقى من مساء ذلك اليوم في ترتيب وتنظيف تلك الزنزانة التي بدا عليها آثار نزلاء كانوا يعيشون فيها قبلنا. كانت جدرانها تمتلأ بالأسماء: (الشيخ عباس، الشهيد عيسى قمبر، ...). بالإضافة لعبارة شهيرة لنبي الله يوسف كانت منحوتة على باب الزنزانة من الداخل جعلتني أتفكر فيها طويلا ولا زلت ليومنا هذا أتذكرها: السجن مقبرة الأحياء وبيت الأحزان ومعرفة الأصدقاء وشماتة الأعداء. حقا كان السجن كقبر لنا جميعا ولكننا كنا أحياء ننبض بالحيوية والنشاط والعنفوان والكرامة والحرية، ولم تضعف معنوياتنا أبدا بفضل الله. كما أن السجن كان بحق مكان لمعرفة الأصدقاء، اللذين لم يبخلوا علينا بالدعاء أو الرسائل التي كنا نعتبرها الوسيلة الوحيدة للعيش مع الآخرين من خارج أسوار المعتقل. وكان أيضا مكانا ملائما لشماتة الأعداء، كما كان يفعل معنا الجلادون وأسيادهم وحراس السجن من الأجانب في كل يوم. بدأنا جميعا وكأننا نرتب بيتنا الجديد الذي سنقضي فيه أيام وليالي قادمة لا نعلم مداها. بدأ صباح اليوم التالي بحركة دؤوبه، عدد من الشرطة، ممن كنا نطلق عليهم (بالسنطرية). جاء ليلقوا النظرة الأولى علينا ويقوموا بإجراء الحساب للتأكد من عددنا، وتعد هذه عادة دائمة مع تبديل كل نوبة.

بدأ اليوم الأول بالمعاناة التي قاسينا منها سنوات، ولا غريب أن قلنا أن هذه المشكلة تتعلق بالحمام، فكل من سجن يعرف حجم تلك المعاناة التي كانت إدارة السجن تستغلها للضغط على المساجين، فلقد كان عدد مرات الذهاب معدودة ومحدودة جدا، فهي لا تتجاوز الثلاث مرات لكل سجين تشمل قضاء الحاجة والوضوء والاستحمام، فضلا عن أن الاستحمام كان مرفوضا في الأيام الأولى، كما أن هذه المسألة خلقت العديد من المشاكل بين المعتقلين و إدارة السجن و (السنطرية).

عشنا أياما وليالي من شهري سبتمبر وأكتوبر، دون أن نعرف من يسكن بجوارنا في الزنزانة الملاصقة، فلم يكن مسموحا لأعضاء أي زنزانة بالالتقاء بأعضاء زنزانة أخرى وكانت جميع وسائل الاتصال مقطوعة وممنوعة. إلا الاتصال بالله سبحانه وتعالى، فكنا نقضي معظم وقتنا بالصلاة والدعاء، ولقد من الله علينا بنسخة من القرآن الكريم كنا نتناوب على القراءة فيها، أو نقرأ بصورة جماعية ونحاول بعدها التفكر في كلمات القرآن الكريم، حيث أنه كلام الله لعباده، كما أن الدعاء كلام العبد لخالقه. إلا أننا كنا نفتقر لكتب الأدعية بل كنا نحاول قراءة القرآن بصورة سرية لكيلا يعلم عنه وقد يصادر منا.

في بداية شهر نوفمبر بدأنا نحاول إيجاد طريقة معينة للاتصال بالاخوة في الزنزانة الملاصقة فلقد كنا نسمع أصواتهم ويسمعوننا، دون أن نعرفهم أو يعرفوننا. إلى أن هدانا الله لطريقة تقليدية جدا، وهي الاتصال باستخدام الكوب الذي وزع علينا, فلقد استخدمناه كجهاز اتصال. واستحدثنا طريقة للاتصال، بالضرب على الجدار عددنا معينا من الضربات لنحدد فيها مكان وضع الأذن للمستمع، بعدها تنتقل ذبذبات الصوت بدرجة كبيرة من الوضوح مكنتنا ولأول مرة الاتصال بالعالم الخارجي أو لنقل بزملائنا في الزنزانة الملاصقة، وعن طريقهم عرفنا من يعيش في كل الزنازين و عددها أربع.

طبعا كانت مخاطر هذا الاتصال شديدة، حيث تعرض اثنان من الاخوة لحبس انفرادي عندما ضبطهما (السنطري) وهما يتحدثان مع بعضهما البعض ؟؟

في الحلقة القادمة سنتحدث عن الزيارة الأولى لمندوبي الصليب الأحمر وعن العقوبة الجماعية التي تعرضنا إليها جميعا بسبب الحاجة للحمام.

(التكملة في العدد القادم)

مملكة المساحيق الدستورية !

دولة عصرية ..
مملكة دستورية
لكنها ...
بعقلية قبلية ومخلفات فكرية
فكلها عنجهية..
استبدادية شمولية !

مليئة بالمساحيق التجملية
تزيدها قبحا على قبحها
وتكشف وجه مملكة
الورق الدستورية!

خيانة الوعد سمتها
النفاق سمتها
الخداع سمتها

كل يوم تذوب مساحيقها
وتلون وجهها بالاسود الحالك
فهو لون وجنتها
ولون شفتيها
فهل سمعتم عن مملكة
المساحيق ؟؟
ففيها يعارض الرأي ويقصى الرأي
ويسجن الرأي
وتمنع الاوراق
والعرائض ..
بأساليب قبلية
وتلاوين خيانية
وادعاءات قانونية

تلك هي المملكة الورقية !
تلك هي مملكة المساحيق
الدستورية !!

تتمة الافتتاحية (صفحة 1)

ما تزال قرى البحرين ومناطقها تحمل علامات النهب والسلب التي مارسها رئيس الوزراء وعصابته، وليس هناك ارادة لدى اي من المجالس والتشكيلات التي قامت بعنوان الانفتاح والاصلاح لمناقشة الاراضي والممتلكات المسلوبة لدى هذا الاقطاعي البغيض. المواطنون لا يشعرون الا بزهوة الصمود والاستبسال وهم يقارعون الاستبداد الخليفي في كل مناسبة وموقع، لا يتراجعون او يترددون او يتنازلون. اما العائلة الجائرة فتستحوذ على ممتلكات المواطنين وحقوقه لتمرير مشاريعها وخططها التي تهدف لتطوير اوضاع ابناء العائلة الحاكمة وتتجاهل حقوق المواطنين. ليس هناك توازن في ما ينفق على نظام الحكم وما ينفق على المواطنين المظلومين، لان القرار بيد العائلة الحاكمة، ولا تسمح لاحد بمشاركتها في صنع القرار او المساءلة ازاء الممارسات الخاطئة. وما القرارات المجحفة التي اتخذتها العائلة الحاكمة في الاسابيع الاخيرة بخصوص الجمعيات ومنعها من توسيع دائرة توقيع العريضة، ثم محاولة التدخل في شؤون العضوية وحقوقها والتزاماتها، الا مؤشر على حالة التوتر التي يعيشها النظام وزبانيته.

لقد فشلت العائلة الحاكمة في تضليل شعب البحرين، واصبحت في مأزق من الامر، ووضعت البلاد على حافة توتر جديد. هذه العائلة الجائرة هي التي الغت من دستورها الجديد الذي فرضته على البلاد بالقوة حق المجلس الوطني من النظر في العرائض الشعبية، وهي التي تسعى لاجبار المواطنين على تقديم العريضة الشعبية الى المجلس بدلا من الحاكم. فهذا الحاكم اصبح في وضع مضطرب، لا يعرف كيف يتعاطى مع الغضب الشعبي المتفاقم. ويبدو ان مستشاريه قدموا له نصائح خاطئة، واوهموه بان الشعب قد استسلم لحقن التخدير التي مورست معه. وتوكد الوقائع اليوم ان الوضع مختلف تماما وان ثمة صحوة سياسية جديدة اصبحت تحاصر النظام، وتكشف سوءاته، وان النظام من الاعلى الى الاسفل يعيش حالة من التوتر دفعته للتخبط في التصريحات والممارسات. ومشروع العريضة الشعبية الذي أقض مضاجع العائلة الخليفية اصبح عنوانا لمنازلات سياسية قادمة ليس مع فئة من المواطنين دون غيرها، بل مع كافة ابناء البحرين الذين قاوموا الاستبداد الخليفي على مدى ثلاثين عاما ولن يتراجعوا عن تلك المقاومة الا في ظل دستور تعاقدي يتفق عليه الطرفان. اما الاملاءات الفوقية فلا نصيب لها من النجاح، بل اصبحت مصدر استفزاز للمواطنين، ومصدر توتر سياسي يتصاعد تدريجيا. وحسنا فعلت المعارضة عندما قررت ممارسة التمرد المدني ضد النظام الاستبدادي الذي اعتقد ان سياسة التضليل ستقضي على روح المقاومة والمنازلة لدى الجماهير.

لقد كشف النظام ضعفه بنفسه، وذلك بما اظهره من خوف واضطراب علنيين امام عريضة سلمية بمطالب هادئة وبأسلوب مهذب. فالحاكم الذي لا يقوى على استلام عريضة من المواطنين، ويقلب الدنيا رأسا على عقب لمنع صدورها، ثم يتخذ اجراءات تافهة لرفض استلامها، لهو نظام بال ومهتريء ومنخور من داخله. ربما نجح في الاحتماء والتمترس بدروع بشرية من المواطنين، ولكن العالم يدرك ان القضية محصورة بين طرفين: شعب البحرين والعائلة الخليفية، تماما كما الحال عليه في العقود الثلاثة الماضية عندما كان المرتزقة الاجانب يدافعون عن العائلة الخليفية في اجهزة الشغب والامن. تلك الاجراءات لم تنفع النظام شيئا بل زادت الغضب الجماهيري ضد آل خليفة، وقد تواصل هذا الغضب حتى وصل الى قطيعة شبه كاملة بين الطرفين. فقد فشل مشروع الشيخ حمد فشلا ذريعا، ولم تتمكن التشكيلات التي عملها من التأثير على معنويات الجماهير الغاضبة التي تتحين الفرصة للتعبير السلمي عن رفضها لسياسات الظلم والاستبداد الخليفي. لقد اصبحت البلاد على اعتاب مرحلة خطيرة، حيث تتأهب العائلة الخليفية للفتك بالاحرار والابرياء انتقاما لفشل مشروعها الخاوي امام صمود الجماهير والرموز السياسية والدينية. ومرة اخرى فشلت مجالس الشيخ حمد كما فشلت في السابق مجالس عمه، وفشلت دروعه البشرية في صد الهجمات السياسية ضد عائلته، كما فشلت المرتزقة الاجانب في حماية الاستبداد الخليفي في عهد ابيه وعمه. الشعب صامد في مواقفه، مصر على مطالبه، وعلى العائلة الخليفية ان تنصاع لارادة الجماهير او لترحل عن هذه البلاد، فلا مكان للحكم التوارثي اذا أصر على الاستبداد والقمع.